حقوق المرأة بين المحفزات القانونية والكوابح الاجتماعية

نظمت و كلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية، وبشراكة مع كل من ومؤسسة هانس زايدل الألمانية، و المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية ولاجتماعية والاتحاد الوطني لطلبة موريتانيا **ندوة وطنية** حول موضوع: **"حقوق المرأة بين المحفزات القانونية والكوابح الاجتماعية"** وذلك يوم 19 مارس 2022، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية .

وقد تم تسليط الضوء في هذه الندوة على كيفية معالجة التحديات التي تواجهها المرأة الموريتانية في مجال التنمية والأمنية، وكيفية الوقوف على معالجة حقوق المرأة من الناحية القانونية والعوائق التي تتعرض لها، ومدى مساهمة التشريعات الوطنية والدولية في الدفع بعجلة التقدم نحو الشراكة الفعالة في العملية السياسية في موريتانيا.

وقد حاول المشاركون في هذه الندوة معالجة كافة القضايا المتعلقة بكل الجوانب التي باستطاعتها دفع المرأة الموريتانية في الاستفادة من كافة القوانين سواءا الداخلي منها والخارجي.

المداخلة الأولى قدمها الدكتور **الطاهر ولد أحمد من** المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية ولاجتماعية بعنوان**: الحماية القانونية للمرأة على ضوء التشريع الموريتاني،** بدأ الدكتور حديثه بالقول أن مسألة الحماية القانونية للمرأة تطرح جدلا واسعا على مستوى الدراسات التي عالجت موضوع الحركة النسوية في نهاية القرن العشرين وحتى مطلع القران الواحد العشرين ، حيث أن الممارسات الجسيمة التي عرفها التاريخ البشري في بعض الحضارات والثقافات الانسانية لم تترك أمة ولا قطر من المعمورة إلا وقد شابته بعض الاختلالات والتجاوزات الصارخة في حق النساء، وخاصة في أوروبا وآسيا خلال القرون الوسطى ، وعلى الرغم من الجهود الدولية التي بذلها العالم في عصر التكتلات والتعاضد الأممي في وجه المسلكيات الشاذة التي تتفق معظم الشعوب – رغم الاختلاف الثقافي – على استنكارها وعدم جوازها ،إلا أن الظاهرة لا تزال تؤرق الجهود البشرية ولا تزال تتجذر بشكل مغزز وبالرغم من النتائج المثمرة على أعقبت سن تشريعات دولية ووطنية فإن الاصلاح على مستوى التشريعات الوطنية يزال في حاجة ماسة لتنقية بعض الشوائب التي تعيق عمل الأجهزة الحكومة وخاصة فيما يتعلق التشريعات المتعلقة بقضايا الأسرة من حقوق وواجبات ناتجة عن عهدة الرابطة الأسرية في حالات الطلاق والنفقة والحقوق الخاصة بالأطفال كحق الحضانة والرعاية والتعليم والصحة ،

وعلى الرغم من التشريع الموريتاني حقق مكاسبا لا يستهان بها في الحقوق السياسية للمرأة وكذلك في الحماية الجنائية فإن السهر والتطبيق الإيجابي لمدونة الأحوال الشخصية ما يزال هدف يعسر تحققه في ظل الأوطان الراهنة

المداخلة الثانية قدمتها الكتورة **.بخوته الشيخ الصوفي،** باحثة في التاريخ الاجتماعي حول موضوع ، **مشاركة المرأة بين تحدي الرهانات وقيود المجتمع،** أشارت الباحثة إلى أنها ضمن متابعتها للشأن العام لاحظت مدى تأثير المرأة الموريتانية في الشان العام الموريتاني حضورا ومشاركة، ومن ثم تحديد أهم التحديات التي واجهتها المرأة سواء على المستوى الذاتي أو الاجتماعي أو السياسي، محللة تلك المحاور من خلال بعدين اساسيين :مكانة وتأثير المرأة في المجتمع الموريتاني ومن ثم مدى تحدي المرأة لقيود المجتمع ومدى فاعليتها في المشهد التنموي، مشفعة مداخلتي بأهم القيود التى تواجه المرأة، وعطية نعض الحلول لمواجتة العوائق الإجتماعية، وذلك من أجل تمكين المرأة في مختلف الميادين.

المداخلة الثالثة قدمها الدكتور **محمد الملقب الداه ولد الشيخ** من المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية حول موضوع، **المحفزات القانونية لمشاركة المرأة الموريتانية في الانتخابات،** في بداية مداخلته أشار الدكتور إلى وجود العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية دعت إلى تعزيز مكانة المرأة ومساواتها بالرجل والتي صدرت في أغلبها عن الأمم المتحدة، كما أشار إلى مؤتمرات دولية عديدة، نظمت بشأن مكانة المرأة وحضورها السياسي.

اما على المستوى الداخلي لموريتانيا فقد أشار الباحث إلى تعدد النصوص التي تحمي مكانة المرأة في أولها دستور 1991 وقوانين التمييز الإيجابي للنساء في مجال الوظائف الانتخابية. التي صدرت منذ 2006.

كما ذكر الباحث بالدور الذي لعبته المرأة الموريتانية تاريخيا في الدفاع عن حقوقها، وهو ما أأعتبره لبنة أساسية في وجود المرأة في المشهد السياسي الموريتاني في مناسبات عديدة

المداخلة الرابعة، قدمها الدكتور **محمد المختار ولد بلاتي،** من المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، حول موضوع، **تطور الحقوق السياسية للمرأة في موريتانيا،** حيث بدأ الباحث في حديثه عن تطور الحقوق السياسية للمرأة في موريتانيا، ذكر الدكتور محمد المختار ولد بلاتي أن الحقوق السياسية للمرأة تحظى بأهمية خاصة في جميع النظم القانونية الداخلية والدولية، الإسراع ذلك إلى أن هذه الحقوق تنتمي لحقوق الإنسان، ولكن لأنها تدخل خاصة في حقوق النوع.

وقد أشار الدكتور إلى أن الحقوق السياسية للمرأة تطورت من المبادئ النظرية التي كانت تقرها مثل مبدأ المساواة الدستوري ومبادئ حقوق الانسان المعلنة إلى الممارسة الفعلية منذ

1991وخاصة منذ سن قوانين2006 التي تسمح بنسبة 20% للنساء وهو ما تأكد بعد إقرار اللائحة الوطنية للنساء.

وأخيرا أشار الدكتور إلى حضور المرأة في القطاعات الوزارية، وفي الإدارة وفي المجتمع المدني، مما يعني أن حقوقها السياسية تتطور باستمرار.

المداخلة الخامسة قدمها الدكتور **بون ولد باهي** من المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، حول موضوع، **قضية المرأة بين الخصوصية والكونية،**

تناول الباحث في مداخلته ثلاث نقاط أساسية، في النقطة الأولى تطرق لمحاولة التأصيل لظهور حقوق الانسان، مشيرا إلى أن أول نص دشن لكونية حقوق الانسان هو الإعلان الفرنسي لحقوق الانسان والمواطن 1789، ثم انتشرت روح الشمولية والكونية في باقي النصوص المدشنة واللاحقة، كالإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 الذي جاءت معظم بصيغة: لكل فرد، لكل إنسان، الناس جميعا ... في النقطة الثانية أثار الباحث مسألة الخصوصية، متسائلا عن مرجعية حقوق الانسان ونسبة كونية الحقوق، هل المقصود بها الثقافات الغربية؟ طارحا استفهاما بشأن مسألة التعميم. في النقطة الثالثة والأخيرة تطرق لحقوق المرأة الموريتانية، واصفا بأن هذه الحقوق ينبغي أن تنبع من قناعة المرأة وليس من إملاءات خارجها.

المداخلة السادسة قدمها الدكتور **اسلم خونا محمد سيد لمين،** حول موضوع: **المرأة الموريتانية والعائق السوسيوثقافي،** بدأ الدكتور حديثه بالقول أن المرأة الموريتانية لا تزال ينظر إليها بطريقة لا تتماشى مع المواثيق الدولية ولا قيمنا الإسلامية والحضارية لافتراضات فرضتها المنظومة الاجتماعية للمجتمع، وهذه الاعتبارات حسب الدكتور لا زال وعي المرأة الموريتانية عاجزا عن تجاوزها في الغالب مع الظروف المتاحة لها والتي أحدثتها التكنولوجيا ةةسائل التواصل الاجتماعي.

وفي الأخير قدم الباحث بعض الاقتراحات منها:

-حوار اجتماعي لمناقشة العوائق السوسيوثقافية.

-حوار اجتماعي لمناقشة المنظومة القانونية.

-تقديم ندوات حول العوائق التي تعاني منها المرأة في الداخل والمناطق الهشة.